

أطروحات ورسائل جامعية :

«دور المؤسسات الثقافية العربية في تنمية اللغة العربية»

نوقشت بجامعة تيزي وزو بالجزائر (العام الدراسي الجامعي 93/92) أطروحة لنيل درجة دكتوراة الدولة في علوم اللغة العربية للسيد صالح بلعيد، بعنوان (دور المؤسسات الثقافية العربية في تنمية اللغة العربية). وتضم الأطروحة بين دفتيها مقدمة وتمهيداً وثلاثة أبواب وخاتمة، إضافة إلى مجموعة من الملاحق، والمصادر، والجداول التوضيحية.

طرح الباحث في مقدمة بحثه فكرة ظهور المؤسسات الثقافية العربية التي جاءت تلبية لمتطلبات اللغة العربية واقعا وإبداعاً، فكرياً واصطلاحاً، لمسيرة التركيب الحضاري الأممي، والتخصص العلمي الأكثر تفجراً في القرن العشرين. كما تطرق إلى موضوعات لغوية جادة كمسألة تطوير القواعد النحوية والصرفية في اللغة العربية، لجعل هذه اللغة مواكبة للغات الأخرى الحية، و طيعة لاقتباس ما يمكن اقتباسه من مفاهيم ومصطلحات عالمية ؛ بل وكذلك لمشاركة هذه اللغة في إثراء الفكر العالمي في مجالاته المتعددة.

ومن بين القضايا التي أثارها الباحث كذلك، وسائل الوضع المصطلحي وتطويرها بغية الإسراع في معالجة المصطلحات العلمية المتدفقة علينا بشكل متصل. كما عالج موضوع اللهجات فيما هي واقع

يصعب تجاوزه، فحاول تسوية هذا الموضوع بطريقة لا تحط من شأن الفصحى ولا تنهز من معطيات الواقع.

أمر كهذا، استوجب وجود مؤسسات ثقافية ذات خبرة عالية، عملت على النهوض باللغة العربية من خلال دراسة تراثها وتطويره. وأمام هذه المسؤولية الضخمة، كان لا بد لهذه المؤسسات أن تواجه ما تواجهه من تحديات مصيرية تتمظهر في التحدي اللغوي والعلمي في البناء والصمود، وفي التطور والاستجابة له. وكان على هذه المؤسسات، من أجل ذلك، أن تعمل على رصد المشكلة الرئيسية، ثم الانتقاء التراثي، ووضع استراتيجية لتوحيد آليات المعارف العلمية، واستراتيجية لاكتساب الثقافة، وإنشاء بنوك المصطلحات.

هكذا إذا، أمكن للباحث أن يبرز دور المؤسسات الثقافية في ترقية اللغة العربية والنهوض بها، عبر المحاور التالية :

- تطوير اللغة انعربية في تراكيبها وأساليب تعليمها.

- تطوير اللغة العربية بإثرائها بالمفاهيم والمصطلحات العلمية الحديثة.

- تقليص الفوارق بين اللغة الفصحى واللغات المحكية.

اهتمت بها المؤسسات الثقافية العربية مثل :

- الصرف والنحو العربيين.
- اللهجات العربية المحلية
- إشكالية التلقي

ويتعرض الباحث في الباب الثالث في الأطروحة (قضايا مواكبة العصر) إلى بعض القضايا الحضارية الملزمة للغة العربية كقضايا الاصطلاح العلمي، والخط العربي، فضلاً عن تعمقه في تبيان الجهود المبذولة للمؤسسات الثقافية العربية في وضع المصطلح وتوحيده ونشره وإدخال العربية في علم المعلوماتية ويتجسد هذا الباب في ثلاثة فصول هي : المصطلح العلمي أو المعجم العربي، والخطاطة العربية. وفي خاتمة هذا البحث، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج المستقرة، وجملة من التصورات أهمها :

- ضرورة إحداث المؤسسات والنوادي العلمية، وإنشاء مراكز البحوث والتوثيق، وبنوك المعطيات، ودعم نشاطها العلمي ومتابعتها، مشيراً إلى أن وجود هذه المؤسسات يستلزم إجراء البحوث العلمية في مختلف المجالات الثقافية.

- ضرورة تنشيط الاتفاقيات بين المؤسسات ومشاريع البحوث، وتوفير الوسائل اللازمة لعمليات الترجمة والطبع والنشر، وتوزيع الأطروحات، وإعادة النظر في مناهج التدريس، والاهتمام بالكفاءات الثقافية والعلمية المهاجرة وتوفير الشروط الملائمة لعودتها، وتطوير المرافق الثقافية من أبنية وتجهيزات، ووضع العلم في مركز الصدارة تفكيراً وعملاً، وإيجاد القواعد العلمية لضمان ممارسة الحرية الفكرية والثقافية الأساسية.

- استخدام المنهج النقدي لتحديث الفكر التراثي، وتحريره من رواسب عصر الانحطاط.

- السعي إلى إدخال المعلوماتية في اللغة العربية.

كما طوف الباحث بعيداً في آفاق دور المؤسسات الثقافية العربية في تحقيق هذه المجالات، عبر التظاهرات التالية :

- دور المجامع العلمية واللغوية، مركزاً على جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في الاهتمام باللغة العربية، وبالتراث اللغوي، ووضع المصطلحات العلمية.

- دور المؤسسات الثقافية المنبثقة عن السلطة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مركزاً على جهود مكتب تنسيق التعريب في توحيد المصطلحات، وعنايته بالدراسات المصطلحية والمعجمية، وتحقيق التراث.

- دور المؤسسات العربية الأخرى المتخصصة، كمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط المهتم بالتعريب المحلي، وبإثراء العربية بالمصطلحات العلمية المختلفة، وإجراء الدراسات والبحوث اللغوية.

هذا وتنظم الأطروحة في ثلاثة أبواب :

الباب الأول : بعنوان (الآليات الأساسية لعملية النمو اللغوي)، تحدث فيه الباحث عن أهم عوامل نمو اللغة العربية، والآليات التي ينبغي الاعتناء بها. ويتضمن هذا الباب ثلاثة مواضع مفصلية أساسية، هي : التعريب، والترجمة، والتوليد الدلالي.

أما الباب الثاني (استراتيجية تأصيل التراث وعصرنته) فيشتمل على بعض الأمور اللغوية التي

المعجمية العربية الحديثة (دراسة في المعجم الوسيط)

وضمن هذا الطرح، توصل الباحث إلى رسم صورة مكتملة عن التأسيس النظري للمعاجم اللغوية العربية عامة.

اختص الفصل الأول من الأطروحة بدراسة صلة المعجم عامة بالنظام اللساني من الوجهة الصوتية والصرفية والنحوية، وتموضع هذه الموضوعات في المعجم الوسيط على نحو خاص.

أما الفصل الثاني، فيتناول المادة المعجمية ذاتها، من خلال التمييز بين رصدين مختلفين في المعجم الوسيط: الرصيد اللغوي العام، والرصيد اللغوي الخاص (أي المعجمي). وقد قام الباحث في هذا الفصل، بمعالجة الرصيد الثاني حسب مراجعه المختلفة من علوم إنسانية وطبيعية، محلاً تحليلياً واسعاً منهج المعجم الوسيط في ترتيب المداخل الأصلية، والفرعية، والإحالية وما يتصل بذلك من رموز ومختصرات.

كما خصص الفصل الثالث لمعالجة التعريف المعجمي وتحديد مفهوم التعريف من خلال مناهجه الشائعة: الإسمي، والمنطقي، والبنوي معزراً كل ذلك بنماذج تطبيقية من المعاجم العربية القديمة بموازاة مع تعاريف المعجم الوسيط. وقد أنهى الباحث فصله هذا بالنص على أهم وسائل التعريف المعجمي من سياق وشاهد وصور ورسوم توضيحية المتبعة في المعجم الوسيط.

أما الفصل الرابع من هذه الأطروحة، فقد تناول الباحث فيه بالتحليل الدلالة المعجمية، عارضاً أولاً مفهوم الدلالة وأنواعها من معجمية وسياقية، شارحاً ثانياً أسباب التطور وأشكاله وأثر ذلك في المعجم من حيث التطور اللغوي والتعدد الدلالي، ثمّشّل في عرّادف والتضاد والاشتراك اللفظي، كما عاين الباحث دلالة الألفاظ في المعجمية العربية

نوقشت، في رحاب جامعة وهران بالجزائر (92/91)، رسالة الطالب حلام الجليلي، الذي تقدم بها لنيل درجة الماجستير في المعجمية العربية، بإشراف الدكتور عبد الملك مرتاض.

ويتضمن هذا البحث مقدمة ومدخلا وأربعة فصول ومجموعة من الفهارس والملاحق. وفي المقدمة، استعرض الباحث الأسباب التي دعت إلى اختيار موضوع رسالته، وهي أسباب في غاية من التوجاهة والموضوعية، تراثية كانت أو معاصرة. ومن بين هذه الدواعي عدم استثمار الطرح النظري والتطبيقي التراثيين، على النحو المؤمل، وعدم استقراء النظريات المعجمية الحديثة استقراء متميزاً في الدراسات المعجمية السابقة.

وتختص هذه الدراسة، كما يشير إلى ذلك صاحبها، بتناول معجم بعينه ألا وهو المعجم الوسيط، تنظيراً وتطبيقاً.

وقد استقل تمهيد البحث بطرح نظري مستفيض عالج فيه الباحث التطور النظري للمعجمية العربية مجدداً من خلال ذلك مصطلحي المعجمية والمفرداتية وما يتصل بهما من دلالات. كما تتبع المسار النظري لتطور المعجم العربي من خلال التقسيمين: المدارس والنظرياتي. ومن خلال الموازنة بين التقسيمين، فضل الباحث التقسيم النظري، في المراحل الثلاث التالية:

- المعاجم الابتكارية
- المعاجم التقليديّة
- المعاجم التجديدية

الحديثة، مشيراً إلى معجمة الدلالات المستخدمة وتأصيلها والتأريخ لها، منتهاً إلى إمكانية حل مشكلة التعدد الدلالي في ضوء نظرية الحقول الدلالية والنظرية التحليلية.

وقد استهدف الباحث في بحثه، هدفين أساسيين :

— هدف عام، يتصل بمفهوم المعجم اللغوي وتحديد عناصره الأساس، وصلته بالنظام اللساني في ضوء النظريات المعجمية الحديثة.

— هدف خاص، يتمثل في استقراء طريقة المعجم الوسيط ومنهجه في الجمع والترتيب والتعريف والدلالة.

ومن مزايا هذه الأطروحة، تذييل الباحث لها بمجموعة من الملاحق، كان أهمها الملحق الخاص بالمصطلحات والمفردات العلمية المعربة التي أضافها مجمع القاهرة اللغوي إلى المعجم الوسيط من طب وفلسفة واقتصاد ونبات وقانون وكيمياء.. ونحو ذلك — مما يجعل من هذه الأطروحة مرجعاً مهماً في الدراسات المعجمية والمصطلحية المعاصرة.

* *

«وضع المصطلح العلمي العربي»

نوقش في رحاب جامعة تيزي وزو (معهد اللغة العربية وآدابها) بالجزائر (92/91) بحث تخرج في مستوى الاجازة بعنوان (وضع المصطلح العلمي العربي) للطالبتين زهية سالم وتسعديت سمون.

ويضم البحث بين دفتيه مقدمة وأربعة فصول وخاتمة إضافة إلى قائمة بالمصادر والمراجع المعتمدة في هذا البحث. ويتضمن الفصل الأول الحديث عن

مفهوم المصطلح العلمي العربي وآلياته مما اقتضى تجلية مفهوم (المصطلح) لغوياً واصطلاحياً والتمييز بين اللفظة العادية والمصطلح العلمي تمييزاً دقيقاً انطلاقاً من مجموعة من المعاجم والمصادر ذات الصلة. كما توقفت الباحثان طويلاً عند أهم آليات المصطلح العلمي وطرق وضعه من اشتقاق ومجاز ونحت واقتراض وترجمة وتعريب، معززين أفكارهما وطروحاتهما بكثير من الأمثلة والاقتباسات الملائمة. أما الفصل الثاني فقد استقل بدراسة (المصطلح العلمي عند العرب القدامى) في المفاصل التالية :

— الاشتقاق من الأسماء الجامدة : وهي طريقة من طرق وضع المصطلح العلمي العربي قديماً كاشتقاق مذهب من ذهب ومفضض من فضة.

— الصياغة العربية كمعرب من المصطلحات : حيث تم التركيز في هذا المحور على المصطلح المعرب والتعريف به وبأنواعه المختلفة عند العرب القدامى.

— المصطلحات والعلوم عند العرب : وذلك بالتركيز على أنواع المصطلحات العلمية التي نشأت بفضل تعدد العلوم قديماً من طب وكيمياء وفلسفة ومنطق ورياضيات وما إلى ذلك.

— الطرق المتعددة لتوليد الألفاظ والمصطلحات : كالتوليد، والاشتقاق، والترجمة، والتعريب اللفظي.

ويشتمل الفصل الثالث (المصطلح العلمي العربي حديثاً) على الهيئات العربية المختصة بوضع المصطلح العلمي من مجامع ومعاهد ومؤسسات إضافة إلى وقفة متأنية عند جهود أهم الأفراد والعلماء العرب الذين قاربوا الموضوع المصطلحي منذ بدايات القرن العشرين. كما أفردت الباحثان في هذا الفصل

- الاختلاف المنهجي في وضع المصطلح العلمي العربي، الأمر الذي أدى بالضرورة إلى اختلاف في الرؤية، وتعارض ملموس في المعطيات المصطلحية المعاصرة.

- ازدواجية المصطلح العلمي العربي كنتيجة سلبية للاختلاف المنهجي بين قطر عربي وآخر، بل بين مؤسسة وأخرى في القطر العربي الواحد.

وترى الباحثان أن أولى الأولويات التي ينبغي أخذها في الاعتبار تلخص في توحيد المصطلح العربي تلافياً لتلك الازدواجية وسعيًا إلى توحيد الخطاب العربي. ومن أجل هذه الغاية، اقترحتا جملة من الأفكار في خاتمة البحث قصد تذليل العقبات ومعالجة المشكلات التي تعاني منها المصطلحية المعاصرة.

جانبا هاما لإبراز جهود مكتب تنسيق التعريب في توحيد المصطلحات العلمية ومنهجيته في إعداد المعاجم العلمية المتخصصة ابتداء من دور اللجان والندوات في دراسة هذه المعاجم وانتهاء بمصادقة مؤتمرات التعريب عليها.

وقد استطاعت الطالبتان استخلاص أبرز النتائج السلبية المتمخضة عن تعدد الجهود وتشتتها في وضع المصطلحات العلمية.. فدعنا من ثم إلى توحيد الجهود وتنسيقها في إطار مكتب تنسيق التعريب. وفي هذا الإطار كذلك، جاء الفصل الرابع الموسوم بـ (مشاكل المصطلح العلمي العربي) لطرح بعض المشاكل الآنية عن التباين المنهجي بين المؤسسات المختصة في وضع المصطلحات.. وهي مشاكل مازالت المصطلحية العربية تعاني منها وتقف عائقاً كبيراً أمام تطورها. ومن هذه المشاكل :

★ ★ ★ ★ ★